قانون وقرارات

خاصة بالأمراض الضارة



الحكومة المصرية

قانون وقرارات

خاصة بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة

(أعيد طبعها بناء على طلب وزارة الزراعة)

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
و يطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد الكتبية) من قلم نشر مطبوعات الحكومة
بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة

١٩٢٠

مشتملات

صفحة

قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦

خاص بالأمراض الضارّة بأشجار الفاكهة

نحن سلطان مصر

نظرا لما أصاب أشجار الفاكهة من التلف بسبب الأمراض الناشئة عن الحشرات أو عن الفطريات ، وبما أن الضرورة تقضى بملافاة ذلك التلف ؛

فبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على ما قررته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٩ يونيه سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت:

المادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون :

(ا) تكون لفظة "أشجار الفاكهة" شاملة لشجيرات الفاكهة ما لم يرد نص ينافى ذلك ؛

(ب) توجد حالة "المرض" بمجرد ظهور الحشرات أو الفطريات الضارّة على أشجار الفاكهة ؛

(ج) تكون لفظة "بستان" شاملة لكل حديقة أو جنينة أو مشتل (أرض معدّة لتربية الشجر) أو المواضع الأخرى التى تكون فيها أشجار الفاكهة مجتمعة أو متفرّقة .

المادة ٢ — يكون تطبيق هذا القانون قاصرا على أمراض أشجار الفاكهة التى يعيّنها وزير الزراعة فى قرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

وهذا القرار يجب أن يشتمل على بيان أشجار الفاكهة القابلة للاصابة ويجوز تعميم سريانه على أشجار أخرى غير أشجار الفاكهة تكون قابلة لنقل المرض .

المادة ٣ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا بتعيين الأقسام التي يعتبرها ملوثة بمرض معين مع بيان حدود تلك الأقسام بالدقة في القرار .

وله أن يصدر فيما بعد قرارات أخرى يغير فيها حدود تلك الأقسام الملوثة .

وله أيضا أن يعتبر بعض أجزاء قسم من الأقسام الملوثة بل بعض البساتين المنعزلة سالمة من المرض .

ثم له أن يقرر أن كل أو بعض أجزاء القسم الملوث قد دخل في دور التطهر .

المادة ٤ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا بمنع نقل أشجار الفاكهة من قسم ملوث الى قسم آخر وكذلك ثمار تلك الأشجار وأوراقها وعُقَلها وسائر أجزائها والسلال وأدوات الحزم وجميع الأشياء الأخرى القابلة لنشر المرض .

وله أن يجعل ما يرد من الخارج من أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المتقدم ذكرها خاضعا أثناء مروره في قسم ملوث للشروط الكافلة منع سريان العدوى اليها بل يجوز له أن يمنع هذا المرور بتاتا أو يمنع استعمال بعض وسائل النقل فقط .

المادة ٥ — اذا كانت منطقة من مناطق القطر معتبرة سليمة ودعت الحال لوقايتها من مرض معين منتشر في بعض أنحاء القطر الأخرى فلوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بمنع إدخال أشجار الفاكهة أو غيرها من الأشياء المذكورة في الفقرة الأولى من المادة السابقة الى المنطقة المذكورة مهما كان مصدر تلك الأشجار أو الأشياء .

المادة ٦ — اذا دخل جزء من أحد الأقسام الملوثة في دور التطهر فلوزير الزراعة أن يمنع بقية الأجزاء الأخرى من ذلك القسم الملوث من إدخال أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة الى ذلك الجزء الذي في دور التطهر .

وله أيضا أن يشترط الشروط التي يرى لزومها لنقل أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى السابق ذكرها من مكان الى مكان آخر في دائرة جزء دخل في دور التطهر .

المادة ٧ — يسوغ أن تستثنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة الرابعة والمادة الخامسة والفقرة الأولى من المادة السادسة أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى التي تعترف وزارة الزراعة بسلامتها من المرض أو التي يحصل تطهيرها تطهيرا ترضاه الوزارة المذكورة .

ويجب أن يحصل الفحص أو التطهير قبل خروج أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى من البستان الذى نتجت منه وفضلا عن ذلك فان منح هذه التسهيلات المتقدم ذكرها يجوز أن يكون معلقا على قبول المالك مراقبة الوزارة لبستانه مراقبة مستديمة .

ويتكفل أرباب البساتين فى جميع الأحوال بنفقة مراقبة البساتين أو فحص أو تطهير أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى الناتجة من البساتين .

المادة ٨ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يأمر فيه باتخاذ إجراءات الوقاية الآتى بيانها فى جميع البساتين الكائنة فى قسم ملوث سواء كانت تلك البساتين ملوثة أم لا :

(ا) فصل الأشجار بعضها عن بعض على بعد مناسب ؛

(ب) تقليم الأشجار تقليما نظاميا يسمح بحرية مرور الهواء فيما بينها ؛

(ج) غسل الأشجار فى مواعيد دورية أو دهنها بمحاليل وافية بالغرض ؛

(د) عزق الأرض أو حرثها .

المادة ٩ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يأمر فيه باتخاذ الاجراءات الآتية كلها أو بعضها فى البساتين الملوثة فى قسم ملوث :

(ا) الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة ؛

(ب) بتر أى جزء من شجرة فاكهة تظهر عليه أعراض المرض وذلك إما على الفور وإما فى الفصل المناسب ؛

(ج) معالجة الأمراض بمحاليل أو مواد كيماوية وافية بالغرض ؛

(د) إستئصال الشجيرات المصابة ؛

(ه) تدخين الأشجار المصابة ؛

(و) إحراق عقل أشجار الفاكهة وغصونها التى قطعت عند التقليم وسائر ما يتخلف عنها سواء كانت تلك الأشجار مصابة أم لا .

وفضلا عن ذلك فلوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارا يرخص فيه باتخاذ الاجراءات الآتية فى شأن البساتين المعينة فى الأوامر التى يصدرها المديرون أو المحافظون لهذا الغرض :

(ا) استئصال أشجار الفاكهة (ما عدا الشجيرات) المصابة بمرض لا ينجع فيه العلاج أو المصابة بمرض يستدعى التدخين ولكن زيادة ضخامتها تحول دون هذه العملية ؛

(ب) إحراق الأشجار المستأصلة بالصورة المتقدّم بيانها ؛

(ج) تحريم زراعة بعض أنواع أشجار الفاكهة فى البستان مدّة معينة .

المادة ١٠ — اذا كان البستان مصابا إصابة تبلغ من اتساع النطاق مبلغا يحول دون علاجها علاجا ناجعا وكانت تلك الاصابة مصدر خطر يتهدّد البساتين الكائنة فى الجهة نفسها أو كان البستان واقعا فى قسم دخل فى دور التطهر فيسوغ حينئذ صدور الأمر باستئصال كل أشجار الفاكهة الموجودة وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الزراعة بعد تنبيه المالك بالطرق الادارية الى تقديم ملاحظاته فى هذا الشأن .

المادة ١١ — فضلا عن أحكام المادتين الثامنة والتاسعة المتقدّمتين يكون كل مالك مكلفا باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة فيما يتعلق بأشجار الفاكهة التى فى حوزته حتى لا تصبح بيئة عدوى للبساتين الأخرى الموجودة فى الجهة نفسها .

ومع ذلك فلا تتخذ الاجراءات القانونية بسبب مخالفة أحكام هذه المادة بغير تنبيه سابق ترسله الوزارة الى المالك وتبين له فيه الاحتياطات التى تقتضيها الحالة مع تعيين ميعاد معقول لاتمامها .

المادة ١٢ — اذا ورد الخبر عن ظهور مرض فى بستان كائن فى جهة لم تكن معتبرة ملوّثة فلوزير الزراعة أن يأمر باخطار المالك بوجوب اتخاذ جميع الاحتياطات التى كان يجب أن يؤمر بها فيما لو كان صدر قرار باعتبار القسم الذى فيه ذلك البستان ملوّثا .

وله فوق ذلك أن يصدر قرارا يفرض فيه على مالكى البساتين الكائنة على بعد خمسة كيلومترات من البستان الملوّث أن يبلغوا فورا عن ظهور المرض نفسه فى بساتينهم .

المادة ١٣ — تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ جميع الاحتياطات التى تتطلب استعمال جهازات خاصة فى كل بستان من البساتين التى يقضى هذا القانون بخضوعها لتلك الاحتياطات وذلك بناء على طلب يقدّمه المالك بالكتابة لهذا الغرض .

ويجب على المالك أن يتعهد فى طلبه بتحمل جميع نفقات تلك العمليات وأن يدفع لهذا الغرض المبلغ الذى تعينه الوزارة على ذمة الانفاق منه فى هذا السبيل .

فان كانت تلك الاحتياطات مما فرضته قرارات ذات تطبيق عام وجب تقديم الطلب قبل اثبات وقوع أية مخالفة وإلا فقد سقط الحق فيه . أما اذا كانت الاحتياطات خاصة ببستان واحد فانه يجب تقديم الطلب فى ظرف الثلاثة الأيام التالية ليوم التنبيه على المالك باتخاذ الاحتياطات المذكورة .

المادة ١٤ — تكون أبواب البساتين التى بها أشجار الفاكهة مفتوحة على الدوام لمفتشى وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها .

على أنه اذا كان حول البستان حظيرة أو كان ملاصقا لمسكن ولم يقع الاتفاق مع المالك على التفتيش وجب إخطاره عن اليوم والساعة اللذين يكون فيهما اجراء التفتيش قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل .

وتخفض مهلة الثلاثة الأيام المتقدم ذكرها الى أربع وعشرين ساعة فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية عشرة .

المادة ١٥ — على مالكى البساتين أن يقوموا بما يقتضيه الحال من تسهيل اجراء التفتيش المنصوص عليه فى المادة السابقة والاحتياطات التى يتخذها عمال وزارة الزراعة تنفيذا لهذا القانون .

المادة ١٦ — ينشر وزير الزراعة تعريفة لكل جهة ببيان رسوم العمليات التى قد تقوم بها الوزارة على نفقة الملاك تنفيذا لهذا القانون .

وتعرض التعريفات المذكورة على مجلس الوزراء ليوافق عليها .

المادة ١٧ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يحظر فيه عرض الفاكهة المصابة بأمراض معينة للبيع فى أية جهة كانت .

المادة ١٨ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا ينص فيه على القواعد الخاصة بالأبعاد اللازمة بين أشجار الفاكهة وهذه القواعد يحتم اتباعها فى كل بستان يحصل غرسه بعد تاريخ العمل بالقرار المذكور .

المادة ١٩ — جميع أشجار الفاكهة والفواكه والأشياء الأخرى المنقولة أو المعروضة للبيع خلافا لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يجوز ضبطها ومصادرتها بالطرق الادارية .

المادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا واحدا .

فاذا تكررت المخالفة مرة ثانية فى مدى ثلاثة أشهر من التاريخ الذى أصبح فيه الحكم الصادر بشأن الادانة الأولى نهائيا جاز أن يكون العقاب الحبس مدّة لا تزيد على أسبوع واحد .

وعلى كل حال فالحكم الصادر بالعقوبة يجب أن يكون متضمنا الأمر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة أسباب المخالفة وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى نفقة المخالف و يجوز اذا اقتضى الحال أن يكون الحكم شاملا للأمر باعدام أشجار الفاكهة التى هى موضوع المخالفة .

المادة ٢١ — المخالفات التى تقع ضدّ أحكام هذا القانون وأحكام القرارات التى تصدر تنفيذا له يكون اثباتها بمعرفة مفتشى وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها .

المادة ٢٢ — التكاليف المفروضة على مالكى البساتين بمقتضى هذا القانون و بمقتضى القرارات الصادرة تنفيذا له تمشى سواء بسواء على المنتفعين أو المستأجرين أو الحائزين الآخرين وعند عدم وجودهم تمشى على وكلائهم المكلفين خصيصا بزراعة البساتين أو بالاشراف عليها .

المادة ٢٣ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون و يسرى العمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١) .

صدر بسراى رأس التين فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١٦

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الزراعة

أحمد حلمى

(ترجمة)

---

(١) "الوقائع المصرية" عدد ٦٣ لسنة ١٩١٦

قـــــــرار

صادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ عن الحشرة القشرية التى تصيب البرتقال (المعروفة باسم "أسپديوتس أأونيدم")

وزير الزراعـــــة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارّة بأشجار الفاكهـــة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــــرر ما هو آت :

المـادة ١ — يعتبر المرض الذى تحدثه حشرة البرتقال المسماة باللاتينية "أسپديوتس أأونيدم" مرضا ضارّا بأشجار الفاكهة .

المـادة ٢ (*) — الأشجار القابلة للاصابة بهذا المرض أو القابلة لنقله هى الأشجار الحمضية على العموم وأشجار المانجة والموز والكروم والتين وكافة الأشجار الأخرى التى من الفصيلة التينية والورد والكافور وأشجار الزينة المسماة باللاتينية "ليجسترم" (*Ligustrum*) .

المـادة ٣ — يعتبر كل الاقليم الواقع شمال الحدّ الجنوبى لمديرية بنى سويف ما عدا مديرية الفيوم ملوّثا بمرض حشرة البرتقال .

ويعتبر مركزا بنى سويف والواسطى فى دور التطهر .

المـادة ٤ — يمنع نقل الأشجار الحمضية وثمارها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل بين الجهات المبينة بعد :

(ا) من الاقليم الملوّث المذكور فى المـادة السابقة الى أية جهـة واقعـة جنوبى الحدّ الجنوبى لمديرية بنى سويف ؛

(ب) من المنطقة الواقعة شمال الحدّ الشمالى لمديرية بنى سويف الى أية جهة واقعة فى دائرة المديرية المذكورة .

(*) ألغيت واستبدلت بموجب القرار الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٧) .

ومع ذلك يسوغ اجراء هـــذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة و بمقتضى الشروط التى يشتمل عليها ذلك الترخيص .

المـادة ٥ — جميـع البساتين الملوثة الكائنـــة فى المراكز التى فى دور التطهر يجب معالجتها سـنويا بين شهرى نوفمبر وفبراير باحدى العمليات المبينة بعد الى أن تقر وزارة الزراعة على سلامتها من المرض :

(١) غسل الأشجار بمحاليل وافية بالغرض ؛

(٢) تدخين الأشجار المصابة ؛

(٣) استئصال واحراق أشجار الفاكهة كلها أو بعضها .

المـادة ٦ — حدّدت رسوم العمليات المنصوص عليها فى المـادة السابقة بحسب التعريفة الملحقة بهذا القرار .

المـادة ٧ — يمنـع عرض الفـاكهة المصابة بمرض حشرة البرتقال للبيع فيما يلى مديرية بنى سويف جنوبا وفى مديرية الفيوم .

المـادة ٨ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ،

القـاهرة فى ٢١ أكتوبر ســنة ١٩١٦

أحمد حلمى

ملحـــق

تعريفة برسوم العمليات المنصوص عليها فى المـادة الخامسة من القرار المتقدّم ذكره

أوّلا — رسوم غسل الشجر بمحاليل وافية بالغرض :

بمزيج الجير والكبريت :

	ملـيم
ثمن اللتر من المحلول	٥
ايجار المضخة فى اليوم الواحد	١٠٠

ثانيا — رسوم التدخين (*) :

(أ) الأشجار الحمضيـــية

ملـيم	جنيه	
٥٠٠	٢	عن كل مائة شجرة أو ما دون المـائة ممـا لا يزيد ارتفاعها على مترين ؛
—	٥	عن كل مائة شجرة أو ما دون المائة مما يزيد ارتفاعها على مترين ولا يتجاوز أربعة أمتار ؛
١٠٠	—	عن كل شجرة حمضية يزيد ارتفاعها على أربعة أمتار ولا يتجاوز سبعة أمتار ؛
١٠	—	عن تدخين المتر المكعب من السياج .

والأشجار المزروعة بذرا والليمون البلدى يمكن تدخينها بالاتفاق مع وزارة الزراعة ولكن رسومها لا تقل عن ضعفى الرسوم السالفة الذكر .

(ب) المـانجـــة

ملـيم	
١٠٠	عن كل شجرة .

ثالثا — رسوم الاستئصال والاحراق (†) :

أجرة العـــمال :

	ملـيم
أجرة النفر الواحد فى اليوم	٥٠

ولا تشمل هـــذه التعريفة نفقات نقل المهمات بالسكك الحديدية ونفقات النقل بين المحطة والبستان فان المـالك يجب أن يتكفل بها .

(*) الأشجار التى تزيد على سبعة أمتار لا يمكن تدخينها بواسطة وزارة الزراعة .

(†) بمـا أن استئصال واحراق الأشجار ليس من العمليات الفنية فلأصحاب البســاتين أن يتولوا اجراءها بأنفسهم تحت مراقبة عمال وزارة الزراعة ؛ وفى هذه الحالة يعفى المـالك من الرسوم الخاصة بها .

مذكرة

عن القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦

قد صدر قرار وزارى بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ قضى بعدّة أحكام من بينها علاج جميع النباتات والأشجار المصابة بالحشرة القشرية المعروفة باسم "أسبيديوتس أونيدم" علاجا إلزاميا فى سائر مديريات الوجه القبلى ما عدا مديرية الجيزة .

والحشرة المذكورة تصيب غالبا أشجار البرتقال وأنواعا أخرى من الأشجار الحمضية وأشجار المانجة والموز والنخل وكثيرا ما تفتك فضلا عن ذلك بأشجار الزينة مثل الورد والياسمين والغار والفاغية (نبات يشبه نبات الحناء) وغيرها من أشجار الفصيلة التينية التى تزرع عادة على جوانب الطرقات .

وقد فتكت هذه الحشرة ببساتين البرتقال فى الوجه البحرى وفى مديرية الجيزة فتكا ذريعا غير أنها لحسن الحظ لم تنتشر فى الوجه القبلى الى الآن ولم يظهر لها أثر إلا فى بضعة بساتين متفرقة والغرض من هذا القانون ومن القرار الوزارى المشار اليه بنوع خاص هو صيانة الأقاليم السليمة من تسرب المرض اليها والعناية بتطهير الأقاليم المصابة تدريجيا .

وقد قسم القرار الوزارى المذكور أراضى القطر الى ثلاث مناطق :

(أولا) المنطقة الغير الملوثة التى لم يعرف للحشرة وجود فيها ؛

(ثانيا) المنطقة التى فى دور التطهر وهذه يكون العلاج فيها إلزاميا ؛

(ثالثا) المنطقة الملوثة حيث لا يكون العلاج إجباريا ولكنه يجدر بأصحاب البساتين المصابة فيها أن يطلبوا علاجها رغبة فى إصلاح حالها .

وتعتبر جميع مديريات الوجه القبلى جنوبى مديرية بنى سويف وكذلك مديرية الفيوم خالية من المرض . فمتى ظهرت أعراض المرض فى أى مكان بها تقوم الوزارة بعلاج البساتين المصابة بصفة إلزامية كالمتبع فى الأقسام التى دخلت فى دور التطهر .

أما مديرية بنى سويف ما عدا مركز ببا ففى دور التطهر على أن البساتين المصابة بهذه المديرية لم تزل قليلة العدد وسيعلن أصحاب البساتين المصابة أثناء الشتاء بضرورة علاج بساتينهم بالطريقة التى تقررها الوزارة . وتقوم وزارة الزراعة بإجراء العمل مقابل

أجور نتقاضاها . ومما تجب الاشارة اليه أن تكرار عملية العلاج هو من الأمور التى لا غنى عنها الى أن تستأصل شأفة المرض . ومتى رأت وزارة الزراعة أن القسم الذى فى دور التطهر وهو الذى يحصل العلاج فيه بصفة اجبارية أصبح خاليا من المرض يصدر قرار باعتباره كذلك . ثم يشرع فى وضع قسم جديد تحت المعالجة الاجبارية وهلمّ جرّا حتى تستأصل شأفة المرض شيئا فشيئا .

ومن البديهى أنه لا فائدة من محاولة تطهير قسم ملوّث أو حفظ قسم سليما من المرض إلا اذا اتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع ادخال المرض اليه . ولذلك قد منع نقل الفاكهة من المناطق الملوّثة الى المناطق السليمة أو الى الأقسام التى فى دور التطهر غير أنه لم توضع أية عقبة فى سبيل ارسال الفاكهة أو النباتات من الأقاليم السليمة الى الأقسام التى فى دور التطهر أو الأقاليم الملوّثة . وغير ممنوع أيضا ارسال الأشجار أو الفاكهة من أقسام فى دور التطهر الى الأقاليم الملوّث .

ووزارة الزراعة تشير على جميع زرّاعى أشجار البرتقال بقراءة القانون والقرار الوزارى بامعان وتدبر ما جاء بهما .

وتنصح للذين يرغبون فى غرس بساتين جديدة فى جهات خالية من المرض وان كانت واقعة فى أقاليم ملوّثة بأن يحصلوا على الأشجار التى يرومون غرسها من بساتين خالية من المرض أو يدخنوا هذه الأشجار قبل غرسها .

هذا وقد سبق للوزارة نشر بيانات وافية عن التدخين وغرس أشجار البرتقال ونحوها وهى مستعدّة لارسالها لمن يطلبها .

قـــرار

صادر فى ١٠ يناير سنة ١٩١٧ باعتبار مركزى العياط والصف فى دور التطهر من الحشرة القشرية التى تصيب البرتقال المعروفة باسم "أسپديوتس أأونيدم"

وزير الزراعـــة

— بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارّة بأشجار الفاكهة ؛

وبعد الاطلاع على القرار الخاص بمرض حشرة البرتقال الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ ، بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قــــرر ما هو آت :

المادة ١ — يعتبر مركزا العياط والصف فى دور التطهر من مرض حشرة البرتقال "أسپديوتس أأونيدم" .

المادة ٢ — يكون منع نقل الأشجار الحمضية وثمارها المنصوص عليه فى الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القرار المتقدّم ذكره من المنطقة الواقعة شمالى الحد الشمالى لمركز العياط الى أية جهة واقعة جنوبيه حتى الحد الجنوبى لمديرية بنى سويف .

المادة ٣ — يترك لرأى وزارة الزراعة تطبيق أية عملية من بين العمليات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القرار المتقدّم ذكره .

المادة ٤ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية »

تحريرا بالقاهرة فى ١٠ يناير سنة ١٩١٧

احمد حلمى

"الوقائع المصرية" عدد ٥ لسنة ١٩١٧

اعلان

خاص بنقل الأشجار الحمضية وفواكهها من جهات القطر الواقعة شمالى محطة الحوامدية الى تلك المحطة والجهات التى تليها جنوبا

انه بناء على أحكام القرارين الوزاريين الصادرين فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ و ١٠ يناير سنة ١٩١٧ بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ قد حظر نقل الأشجار الحمضية بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية أو بالنيل من جهات القطر الواقعة شمالى محطة الحوامدية الى تلك المحطة والجهات التى تليها جنوبا . غير أن وزارة الزراعة مستعدّة لأن تمنح رخصا خصوصية لنقل الأشجار الحمضية طبقا لنص المادة ٧ من القانون المذكور .

فليكن معلوما لدى جميع الأشخاص الذين يرغبون الحصول على الرخص أنها لا تمنح قبل استيفاء الشروط الآتية :

أولا — يفحص البستان المزروعة فيه الاشجار بواسطة وزارة الزراعة لتقرير سلامته من حشرة البرتقال لدرجة مقبولة .

ثانيا — تدخن الأشجار المراد نقلها .

ثالثا — على طالب النقل أن يقدّم لوزارة الزراعة البيانات الآتية :

(أ) ايضاح اسم الجهة التى سيغرس فيها الشجر المراد نقله واسم صاحب البستان ؛

(ب) تعهد صاحب البستان باخطار وزارة الزراعة عند غرس الأشجار بوقت الغرس ومكانه .

وقد أعدّت وزارة الزراعة استمارات خاصة لطلب الرخصة يجب ملؤها وتقديمها عن كل رسالة ؛ وهى تطلب بدون مقابل من ديوان الوزارة بالقاهرة أو من مفتشيها بالأقاليم .

والغرض من الايضاحات التى تطلبها الوزارة فى الشرط الثالث هو تسهيل فحص الأشجار الحمضية التى تنقل من الوجه البحرى الى الوجه القبلى فى أوقات معينة فى غضون السنتين التاليتين لنقلها وذلك لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة أية إصابة حديثة بحشرة البرتقال القشرية بمجرد ظهورها وقبل أن يتسع نطاقها . ويحصل تدخين الأشجار لأجل نقلها الى الوجه القبلى إما فى البستان المغروسة فيه أو فى حديقة ديوان وزارة الزراعة . وفى الحالة الأولى يجب أن يقدّم طلب التدخين قبل ميعاد النقل بأسبوع حتى يتسنى لوزارة الزراعة اجراء الترتيب اللازم لذلك . وأما فى الحالة الثانية فتقدّم الطلبات قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم الذى يراد اجراء التدخين فيه ما عدا يوم الجمعة فان الطلبات تقدّم عنه فى اليوم السابق له . وفى كلتا الحالتين تقوم الوزارة باجراء التدخين بدون مقابل .

وتقدّم طلبات فحص الأشجار أو تدخينها الى مدير قسم الحشرات بوزارة الزراعة بالقاهرة .

"الوقائع المصرية" عدد ٢١ لسنة ١٩١٧

قـــــــرار

صادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ بالتدابير التى تتخذ للوقاية من مرض حشرة البرتقال "أسپديوتس أأُونيدم"

وزير الزراعـــــة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة بأشجار الفـاكهة ؛

وبعــد الاطلاع على القرار الخاص بمرض حشرة البرتقال "أسپديوتس أأُونيدم" الصادر فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٦ ، بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبعــد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٩١٧ القاضى باعتبار مركزى العياط والصف فى دور التطهر من الحشرة القشرية التى تصيب البرتقال المعروفة باسم "أسپديوتس أأُونيدم" ؛

قـــــرر ماهو آت :

المـادة ١ — يعتبر مركزا الواسطى وبنى سويف اللذان هما فى دور التطهر من الحشرة القشرية التى تصيب البرتقـال المعروفة باسم "أسپديوتس أأُونيدم" سليمين من هذا المرض .

وتعتبر أيضا مديريات بنى سويف والفيوم والمنيا وأسـيوط وجرجا وقنـا وأسوان سليمة من المرض المذكور .

المـادة ٢ — يعتبر مركز الجيزة ما عدا الجزء الكائن شرقى خط السـكة الحديدية مابين كوبرى امبابة ومحطة الجـيزة وكذلك مركز امبابة وقسم حلوان والجزء الواقع شرقى النيل بين قسم حلوان ونقطة بوليس ساحل أثر النبى (قسم مصر القديمة) فى دور التطهر من مرض حشرة البرتقال المذكور .

المـادة ٣ (*) — يضاف شجر القشدة وشجر الياسمين الى الأشجار القابلة للاصابة بحشرة البرتقال المعروفة باسم "أسپديوتس أأُونيدم" .

(*) ألغيت واستبدلت بموجب القرار الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٧) .

المادة ٤ — يمنع نقل الأشجار القابلة للاصابة بمرض حشرة البرتقال الواردة فى المادة السابقة والمادة الثانية من القرار الوزارى الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ المذكور آنفا وثمارها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل بين الجهات المبينة بعد :

(أ) من الأقليم الواقع شمال الحد الجنوبى لمديرية الجيزة الى أية جهة واقعة جنوبى الحد المذكور ؛

(ب) من أية جهة واقعة خارج المناطق المعتبرة فى دور التطهر أو خارج المناطق المعتبرة سليمة الى أية جهة داخل الجهات المذكورة .

ومع ذلك يسوغ اجراء هذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة وبمقتضى الشروط التى يشتمل عليها ذلك الترخيص .

المادة ٥ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

القاهرة فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٧

أحمد حلمى

"الوقائع المصرية" عدد ٩٤ لسنة ١٩١٧

قـــرار

صادر فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ بشأن مرض بق الهيبوسكس الدقيق

وزير الزراعـــة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارّة بأشجار الفاكهة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر ما هو آت :

المـادة ١ — يعتبر بق الهيبوسكس الدقيق آفة ضارّة بأشجار الفاكهة ومسببة لحالة المرض المنصوص عليها فى المـادة الأولى من القانون المذكور .

المـادة ٢ — تقبل الاصابة بهـذا المرض أو نقل عدواه جميع النباتات ما عدا التى هى من فصيلة السرخس وغيرها من العديمة الأزهار والمخروطية .

المـادة ٣ — تعتبر ملوّثة بهـذا المرض المنطقة المشـتملة على حدود بوليس مدينة القاهرة وعلى الجزء التابع لمركز الجيزة الواقع غربى نهر النيل الذى يحدّه النهر شرقا و يحدّه شمالا وغربا خط سكة حديد الحكومة من كو برى امبابة الى أن يتقاطع مع شارع الاهرام (مع دخول الخط ضمن الحد) ويحدّه جنوبا شارع الاهرام (مع دخوله فى الحد) وذلك من نقطة التقاطع المذكورة الى كو برى عباس الثانى .

المـادة ٤ — يمنع نقل جميع النباتات والفواكه ما عدا الاسـتثناءات المنصوص عليهـا فى المـادة الثانية من هذا القرار سواء كان بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل من المنطقة الملوّثة بالمرض المبينة فى المـادة السابقة الى أية جهة أخرى واقعة خارج هذه المنطقة .

ومع ذلك يسوغ إجراء هـذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة و بمقتضى الشروط التى يشتمل عليها ذلك الترخيص .

المـادة ٥ — يمنع عرض الفاكهة المصـابة بمرض بق الهيبوسكس الدقيق للبيع فى جميع أنحاء القطر المصرى .

المـادة ٦ — يعمل بهذا القرار بمجرّد نشره فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ١٢ أكتو بر سنة ١٩١٩

عبد الرحيم صبرى

”الوقائع المصرية“ عدد ٩٤ لسـنة ١٩١٩

قـــــرار

صادر فى ١١ مايو سنة ١٩٢٠ عن الحشرة القشرية التى تصيب البرتقال المعروفة باسم "أسپديوتس أأونيدم"

وزير الزراعـــة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة بأشجار الفـاكهة ؛

وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ و١٦ أكتوبر سـنة ١٩١٧ الخاصين بالحشرة القشرية التى تصيب البرتقـال المعروفة باسـم "أسپديوتس أأونيدم" ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قــرر ما هو آت :

المـادة ١ — تلغى المـادة الثانية من القرار الصادر فى ٢١ أكتوبر سـنة ١٩١٦ والمـادة الثالثة من القرار الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ وتستبدلان بالآتى :

"الأشجار القابلة للاصابة بهذا المرض هى أشجار الحوامض والموز والنخيل والزيتون والكروم . أما الأشجـار التى يمكن أن تنقل العـدوى فهى جميع الأشجار والشـجيرات الأخرى والنباتات ما عدا التى من الفصيلة السرخسـية وغيرها من العديمة الأزهار والمخروطيـــة ."

المـادة ٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١١ مايو سـنة ١٩٢٠

وزير الزراعـــة
(بالنيـابة)
محمد شفيق

"الوقائع المصرية" عدد ٤٤ لســنة ١٩٢٠

(المطبعة الاميرية ٦٥٣٢/١٩١٩/١٥٠)

Govt. Press 6532-1919-150 ex.

ARRÊTE :

Article Premier.

L'article 2 de l'Arrêté du 21 octobre 1916 et l'article 3 de l'Arrêté du 16 octobre 1917 sont abrogés et remplacés par ce qui suit :—

"Sont susceptibles d'être infectés de cette maladie les arbres du genre citrus, les bananiers, les dattiers, les oliviers et la vigne. Peuvent propager l'infection tous autres arbres, arbustes ou plantes, à l'exception des fougères et autres cryptogames et des conifères."

Art. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 11 mai 1920.

Le Ministre de l'Agriculture p.i.,
Chafik.

"Journal Officiel" nº 44 de 1920.

ART. 3.

Est déclarée infectée la zone comprenant le district de police de la ville du Caire et la partie du Markaz de Giza à l'ouest du Nil, limitée à l'est par le fleuve, au nord et à l'ouest par (et y compris) la ligne des Chemins de fer de l'Etat à partir du pont d'Embabeh et jusqu'au point de son intersection avec la route des pyramides, et au sud par (et y compris) cette route à partir du dit point jusqu'au pont Abbas II.

ART. 4.

Est interdit, en conséquence, le transport par route, voie ferrée ou fluviale, de toute plante ou fruit, à l'exception des plantes énumérées à l'article 2 ci-dessus, des localités infectées indiquées à l'article précédent à tout point situé en dehors des dites localités.

Toutefois, le transport pourra en être autorisé par le Ministère de l'Agriculture aux conditions qui seront spécifiées dans l'autorisation nécessaire à cet effet.

ART. 5.

Est interdit sur tout le territoire égyptien la mise en vente des fruits infectés du dit Dactylopius.

ART. 6.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 12 octobre 1919. A. SABRY.

"Journal Officiel" n° 94 de 1919.

ARRÊTÉ du 11 Mai 1920
Relatif au Kermès de l'Oranger "Aspidiotus Aonidum."

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE,

Vu la Loi n° 16 de 1916 sur les maladies nuisibles aux arbres fruitiers;

Vu l'Arrêté du 21 octobre 1916 et l'Arrêté du 16 octobre 1917 relatifs au kermès de l'Oranger (*aspidiotus aonidum*);

Avec l'approbation du Conseil des Ministres;

ART. 3.*

L'anone et le jasmin sont ajoutés à la liste des arbres susceptibles d'être infectés du Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*).

ART. 4.

Le transport par route, voie ferrée ou fluviale, des arbres susceptibles d'être infectés du Kermès de l'Oranger mentionnés à l'article précédent et ceux mentionnés à l'article 2 de l'Arrêté du 21 octobre 1916 sus-visé ainsi que leurs fruits, est prohibé entre les points ci après désignés :—

(*a*) Du territoire au nord de la limite sud de la Moudirieh de Guizeh à tout point situé au sud de cette limite ;

(*b*) De tout point en dehors des districts en cours d'épuration et en dehors de ceux déclarés indemnes à une localité quelconque des dits districts.

Toutefois, le transport pourra en être autorisé par le Ministère de l'Agriculture en conformité des prescriptions contenues dans l'autorisation nécessaire à cet effet.

ART. 5.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au " Journal Officiel."

Le Caire, le 16 octobre 1917.

AHMED HELMY.

"Journal Officiel n° 94 de 1917.

ARRÊTÉ du 12 Octobre 1919
Relatif au Dactylopius des Hibiscus (Hibiscus Mealy-bug, Dactylopius sp.).

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE,

Vu la Loi n° 16 de 1916 sur les maladies nuisibles aux arbres fruitiers ;

Avec l'approbation du Conseil des Ministres ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Est déclaré insecte nuisible aux arbres fruitiers et causant l'état de maladie au sens de l'article 1er de la dite loi, le Dactylopius des Hibiscus (Hibiscus Mealy-bug, Dactylopius sp.).

ART. 2.

Sont susceptibles d'être infectées de cette maladie ou d'en propager l'infection, toutes les plantes, à l'exception des fougères et autres cryptogames et des conifères.

* Abrogé et remplacé en vertu de l'Arrêté du 11 mai 1920 (pp. 15 et 16).

Dans le premier cas la fumigation doit être demandée une semaine à l'avance pour que le Ministère puisse faire les arrangements nécessaires.

Dans le second cas la demande doit être faite avant une heure p.m. du jour pendant lequel l'opération doit être effectuée, excepté pour le vendredi où elle doit être reçue le jour précédent. Dans les deux cas l'opération sera faite gratuitement.

Les demandes pour l'examen du jardin et la fumigation des arbres doivent être adressées au Directeur, Section Entomologique, Ministère de l'Agriculture, Caire.

" Journal Officiel " n° 21 de 1917.

ARRÊTÉ du 16 Octobre 1917
édictant des Mesures Prophylactiques contre le Kermès de l'Oranger "Aspidiotus Aonidum.

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE,

Vu la Loi n° 16 de 1916 sur les maladies nuisibles aux arbres fruitiers ;

Vu l'Arrêté en date du 21 octobre 1916 relatif au Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*), pris après approbation du Conseil des Ministres ;

Vu l'Arrêté du 10 janvier 1917 déclarant les Markaz d'El Ayat et d'El Saff districts en cours d'épuration du Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*) ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les Markaz de Wasta et de Béni Souef, districts en cours d'épuration de Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*), sont déclarés indemnes de cette maladie.

Les Moudiriehs de Béni Souef, Fayoum, Minieh, Assiout, Guirgueh, Kéneh et Assouan sont également déclarés indemnes de la dite maladie.

ART. 2.

Le Markaz de Guizeh, à l'exclusion de la partie à l'est de la ligne du chemin de fer entre le pont d'Embabeh et la station de Guizeh, le Markaz d'Embabeh, le district de Hélouan et la partie à l'est du Nil s'étendant de ce dernier district au Kism de Police d'Attar el Nabi (Vieux Caire), sont déclarés en cours d'épuration de la dite maladie.

AVIS

relativement à la prohibition du transport des arbres du genre "Citrus" et de leurs fruits de la partie de l'Egypte située au nord de la gare de Hawamdieh à cette gare, et à la partie au sud de cette gare.

Vu les mesures prises par le Ministère de l'Agriculture dans ses Arrêtés promulgués le 21 octobre 1916 et le 10 janvier 1917 en conformité avec la Loi n° 16 de 1916, tout transport des arbres du genre " Citrus " et de leurs fruits par route, voie ferrée ou fluviale, de la partie de l'Egypte située au nord de la gare de Hawamdieh à cette gare et à la partie au sud de cette gare est prohibé. Cependant le Ministère de l'Agriculture conformément aux termes de l'article 7 de la dite loi, autorisera le transport de ces arbres en délivrant des permis spéciaux.

Il est porté à la connaissance de toute personne voulant obtenir des permis de transport, que les conditions suivantes devront être remplies avant qu'aucun permis ne soit délivré.

(1) Le jardin où les arbres ont été plantés doit être examiné et reconnu par le Ministère de l'Agriculture comme raisonnablement indemne du Kermès de l'Oranger.

(2) Les arbres destinés au transport doivent être fumigés.

(3) L'exportateur doit fournir :—

(*a*) Détails concernant le lieu dans lequel on a l'intention de planter les arbres destinés au transport et le nom du propriétaire du jardin ;

(*b*) Un engagement de la part du propriétaire du jardin de notifier le Ministère quand et où les arbres ont été plantés.

Une formule spéciale (qui peut être obtenue gratuitement du Ministère de l'Agriculture ou bien des Inspecteurs du Ministère dans les Provinces) doit être remplie pour chaque lot.

Les détails qui doivent être fournis conformément à la troisième des conditions ci-dessus sont demandés par le Ministère de l'Agriculture afin de faciliter l'examen périodique durant les deux années suivant le transport, de tous les arbres introduits de la Basse dans la Haute Egypte en vue de combattre une nouvelle attaque du Kermès de l'Oranger aussitôt qu'il fera son apparition et avant qu'il ait le temps de s'établir.

La fumigation des arbres en vue de leur transport dans la Haute Egypte pourra se faire soit dans le jardin où ils ont été plantés soit au Ministère de l'Agriculture.

des arbres ou des fruits d'une zone en cours d'épuration dans la zone infectée.

Le Ministère de l'Agriculture recommande fortement à tous les cultivateurs et marchands d'oranges la lecture attentive de la Loi et de l'Arrêté.

Le Ministère recommande aussi urgemment aux personnes qui voudraient établir de nouvelles orangeries dans des districts encore indemnes mais se trouvant dans la limite d'une zone déclarée infectée, d'obtenir leurs plantes de jardins reconnus indemnes ou de les fumiger avant de les planter.

De plus amples détails sur la fumigation des arbres et la plantation d'orangers pourront être obtenus dans d'autres publications du Ministère de l'Agriculture antérieurement parues et qui seront envoyées à quiconque les demanderait.

ARRÊTÉ du 10 Janvier 1917
déclarant les Markaz d'El Ayat et d'El Saff Districts en Cours d'Epuration du Kermès de l'Oranger "Aspidiotus Aonidum."

Le Ministre de l'Agriculture,

Vu la Loi nº 16 de 1916 sur les maladies nuisibles aux arbres fruitiers ;

Vu l'arrêté en date du 21 octobre 1916 relatif au Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*), pris après approbation du Conseil des Ministres ;

ARRÊTE :

Article Premier.

Sont déclarés districts en cours d'épuration du Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*), les Markaz d'El Ayat et d'El Saff.

Art. 2.

L'interdiction du transport des citronniers ou de leurs fruits prescrite à l'alinéa (*b*) de l'article 4 de l'arrêté sus-visé s'étend du territoire au nord de la limite nord du Markaz d'El Ayat à tout point situé au sud de la dite limite jusqu'à la limite sud de la Province de Béni Souef.

Art. 3.

L'application de l'une quelconque des opérations prescrites par l'article 5 de l'arrêté sus-visé sera laissée à la discrétion du Ministère de l'Agriculture.

Art. 4.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 10 janvier 1917. Ahmed Helmy.

"Journal Officiel" nº 5 de 1917.

Haute Egypte et du Fayoum. L'objet de la Loi et plus spécialement celui de l'Arrêté est de maintenir propres ceux des districts de l'Egypte qui sont à présent indemnes de la maladie et de repousser aussi loin que possible les limites de la maladie.

L'Arrêté distingue trois zones en Egypte :—

(1) Une zone " propre " où l'insecte n'existe point;

(2) Un district en cours d'épuration où le traitement est par conséquent obligatoire ;

(3) Un district infecté, où le traitement ne sera pas obligatoire, mais où les propriétaires des jardins infectés, dans leur propre intérêt, auraient avantage à s'adresser au Ministère de l'Agriculture pour le traitement de leurs jardins.

Nous reconnaissons comme district propre en plus de Fayoum toute la Haute Egypte au sud de la Province de Béni Souef. Au cas où l'apparition de cette maladie serait signalée dans une localité quelconque de ces régions, le traitement obligatoire y sera de rigueur comme si la maladie s'était déclarée dans des districts en cours d'épuration.

Toute la Moudirieh de Béni Souef à l'exception du Markaz de Biba, est considérée en cours d'épuration. Le nombre de jardins infectés dans cette Moudirieh est en ce moment restreint. Les propriétaires seront notifiés pendant cet hiver qu'ils aient à traiter leurs jardins à la satisfaction des agents du Ministère de l'Agriculture. L'opération pourra être faite par le Ministère de l'Agriculture aux tarifs fixés à cet effet. La désinfection des jardins devra se répéter par intervalles jusqu'à ce qu'ils soient reconnus indemnes. Aussitôt qu'il pourra certifier que le district en cours de traitement obligatoire est indemne de la maladie, le Ministère de l'Agriculture, par arrêté qui sera publié à cet effet, le déclarera partie de la zone propre et ordonnera la mise en cours d'épuration de nouveaux districts en vue de l'extirpation de la maladie petit à petit.

Il est évident qu'il serait inutile d'essayer d'épurer un district infecté, ou de maintenir indemne de la maladie, un district propre, à moins que des mesures ne soient prises pour y empêcher la réintroduction de la maladie. C'est pour cela que la transport des plantes ou fruits d'une zone infectée dans une autre propre, ou dans un district en cours d'épuration, est interdit. Mais le transport des fruits ou plantes d'une zone propre à une zone en cours d'épuration ou à une autre infectée est permis sans aucune restriction. Il n'est pas non plus prohibé d'envoyer

5 L.E. 000 mill. pour chaque cent arbres ou fraction de cent dont la hauteur dépasse deux mètres mais n'excède pas les quatre mètres.
0 „ 100 „ pour chaque arbre du genre " Citrus " dont la hauteur dépasse quatre mètres mais n'excède pas les sept mètres.
0 „ 010 „ pour chaque mètre cube de haie.

Les orangers surfrancs et les arbres de citron " baladi " pourront être fumigés d'accord avec le Ministère ; mais les frais y afférents ne devront pas être inférieurs au double de ceux indiqués ci-dessus.

(*b*) Manguiers.

0 L.E. 100 mill. pour chaque manguier.

3.—*Frais de déracinement et de brûlage.**

Main d'œuvre : à raison de P.T. 5 par jour et par ouvrier.

Ce tarif ne comprend pas les frais de transport par chemin de fer du matériel et ceux de halage entre la gare et le jardin qui seront également supportés par le propriétaire.

" Journal Officiel " nº 91 de 1916.

NOTE
Relative à la Loi Nº 16 de 1916.

Un Arrêté a été rendu conformément à la Loi nº 16 de 1916 pour pourvoir entre autres objets au traitement obligatoire de toutes les plantes et arbres attaqués par l'*Aspidiotus aonidum* dans la Haute Egypte et le Fayoum à l'exception de la Moudirieh de Guizeh.

L'*Aspidiotus aonidum* est un Kermès attaquant principalement les orangers ; il se rencontre néanmoins sur toutes les autres espèces d'arbres du genre " Citrus," sur les manguiers, les bananiers et les dattiers : en outre, c'est un fléau de beaucoup de plantes d'ornement telle que les roses, les jasmins, les lauriers, les troènes, et de beaucoup d'espèces de Ficus croissant sur les bords des routes.

Cet insecte a grandement endommagé les jardins d'orangers du Delta et de la Province de Guizeh ; mais heureusement il ne s'est encore répandu que dans quelques jardins isolés de la

* Le déracinement et le brûlage des arbres n'étant pas des opérations techniques, il sera loisible au propriétaire de les entreprendre par ses soins sous la surveillance des agents du Ministère de l'Agriculture. Dans ce cas le propriétaire sera exonéré des frais y afférents.

ART. 5.

Dans les Districts en cours d'épuration, tous les jardins infectés seront annuellement soumis, entre les mois de novembre et de février, à l'une des opérations ci-après indiquées, jusqu'à ce qu'ils soient reconnus indemnes par le Ministère de l'Agriculture :—

(*a*) Lavage avec des solutions appropriées ;
(*b*) Fumigation d'arbres infectés ;
(*c*) Déracinement et brûlage, en tout ou en partie, d'arbres fruitiers.

ART. 6.

Le tarif des frais des opérations prévues à l'article précédent est fixé dans l'annexe au présent arrêté.

ART. 7.

Est interdite la mise en vente, au sud de la Moudirieh de Béni Souef ou dans le Fayoum, des fruits infectés du Kermès de l'Oranger.

ART. 8.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au " Journal Officiel."

Le Caire, le 21 octobre 1916. AHMED HELMY.

ANNEXE
portant Tarif des Frais des Opérations prévues à l'Article 5 de l'Arrêté ci-dessus.

1.—*Frais de lavage avec des solutions appropriées.*

La bouillie de chaux et soufre.

0 L.E. 005 mill. ... ... Prix de la bouillie par litre.
0 „ 100 „ ... ... Location d'une pompe d'arrosage par jour.

2.—*Frais de fumigation.* *

(*a*) ARBRES DU GENRE " CITRUS."

2 L.E. 500 mill. pour chaque cent arbres ou fraction de cent dont la hauteur ne dépasse pas les deux mètres.

* Les arbres au-dessus de sept mètres ne pourront pas être fumigés par le Ministère de l'Agriculture.

ARRÊTÉ du 21 Octobre 1916
Relatif au Kermès de l'Oranger "Aspidiotus Aonidum."

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE,

Vu la Loi n° 16 de 1916 sur les maladies nuisibles aux arbres fruitiers ;

Avec l'approbation du Conseil des Ministres ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Est déclarée maladie nuisible aux arbres fruitiers, le Kermès de l'Oranger (*Aspidiotus aonidum*).

ART. 2.*

Sont susceptibles d'être infectés de cette maladie ou d'en propager l'infection : les citronniers en général, les manguiers, les bananiers, les vignes, les figuiers et toutes autres espèces de ficus : les rosiers, les eucalyptus et les troènes (*ligustrum*).

ART. 3.

Est déclaré infecté du Kermès de l'Oranger, tout le territoire au nord de la limite sud de la Moudirieh de Beni Souef à l'exception du Fayoum.

Les Markaz de Béni Souef et de Wasta sont déclarés districts en cours d'épuration.

ART. 4.

Est prohibé le transport par route, voie ferrée ou fluviale, des citronniers ou de leurs fruits entre les localités ci-après désignées :—

(*a*) Du territoire infecté indiqué dans l'article précédent à tout point situé au sud de la limite sud de la Moudirieh de Béni Souef ;

(*b*) Du territoire au nord de la limite nord de la Moudirieh de Béni Souef à tout point dans la dite Moudirieh.

Toutefois le transport pourra en être autorisé par le Ministère de l'Agriculture en conformité des prescriptions contenues dans l'autorisation nécessaire à cet effet.

---

* Abrogé et remplacé en vertu de l'Arrêté du 11 mai 1920 (pp. 15 et 16).

ART. 20.

Toute infraction aux dispositions de la présente loi ou d'un arrêté pris en exécution de la présente loi sera punie d'une amende n'excédant pas L.E. 1.

En cas d'une seconde infraction commise dans un délai de trois mois de la date à partir de laquelle une première condamnation est devenue définitive, la peine pourra être celle d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

Le jugement de condamnation devra, en tous cas, ordonner l'exécution, par l'entremise des agents du Ministère de l'Agriculture et aux frais du contravenant, de toute mesure nécessaire pour mettre fin à l'état de contravention. Si le cas l'exige, il ordonnera la destruction des arbres fruitiers, objets de la contravention.

ART. 21.

Les contraventions à la présente loi et aux arrêtés pris en exécution de cette loi seront constatées par les inspecteurs et sous-inspecteurs du Ministère de l'Agriculture.

ART. 22.

Les obligations imposées aux propriétaires par la présente loi ou les arrêtés pris en exécution de cette loi incomberont également aux usufruitiers locataires ou autres tenanciers et à leur défaut, à leurs préposés spécialement chargés de la culture ou de la surveillance des jardins.

ART. 23.

Notre Ministre de l'Agriculture est chargé de l'exécution de la présente loi qui entrera en vigueur quinze jours après sa publication au " Journal Officiel."

Fait au Palais de Ras el Tine, le 27 juin 1916.

HUSSEIN KAMIL.

Par le Sultan :
Le Président du Conseil des Ministres,
H. RUCHDI.

Le Ministre de l'Agriculture,
A. HELMY.

" Journal Officiel " n° 63 de 1916.

---

s'agira de mesures spéciales à un seul jardin, la demande devra être faite dans les trois jours de l'injonction au propriétaire d'avoir à prendre les dites mesures.

Art. 14.

Les jardins où se trouvent des arbres fruitiers seront toujours ouverts à l'inspection des inspecteurs et sous-inspecteurs du Ministère de l'Agriculture.

Toutefois, lorsqu'il s'agit d'un jardin clos ou d'un jardin attenant à une maison d'habitation et que l'inspection ne sera pas faite d'accord avec le propriétaire, celui-ci sera avisé trois jours au moins d'avance du jour et de l'heure de l'inspection.

Dans les cas prévus à l'article 12, le délai de trois jours ci-dessus est réduit à vingt-quatre heures.

Art. 15.

Tout propriétaire de jardin est tenu de faciliter, en tant que de besoin, les inspections prévues à l'article précédent ainsi que toute autre mesure prise par le Ministère de l'Agriculture en exécution de la présente loi.

Art. 16.

Le Ministre de l'Agriculture publiera des tarifs, pour chaque localité, des frais des opérations qui pourraient être entreprises par le Ministère à la charge des propriétaires, en exécution de la présente loi.

Les dits tarifs seront soumis à l'approbation du Conseil des Ministres.

Art. 17.

Le Ministre de l'Agriculture pourra, par arrêté, interdire la mise en vente dans des localités quelconques de fruits infectés de maladies déterminées.

Art. 18.

Le Ministre de l'Agriculture pourra, par arrêté, édicter des règles sur l'espacement des arbres fruitiers qui seront obligatoires dans tout jardin planté après la mise en vigueur de cet arrêté.

Art. 19.

Tous arbres fruitiers, fruits et autres objets transportés ou mis en vente en contravention des dispositions de la présente loi ou d'un arrêté pris en exécution de la présente loi pourront être saisis et confisqués administrativement.

ART. 10.

Dans les cas d'un jardin qui est infecté d'une façon suffisamment générale pour faire obstacle à tout traitement efficace et lorsque l'infection constitue un danger pour les jardins situés dans la même localité ou que le jardin est situé dans un district en cours d'épuration, le déracinement de tous les arbres fruitiers qui s'y trouvent pourra être ordonné par décision du Conseil des Ministres prise sur la proposition du Ministre de l'Agriculture et après que le propriétaire aura été invité administrativement à formuler ses observations.

ART. 11.

Indépendamment des dispositions des articles 8 et 9 ci-dessus, tout propriétaire est tenu de prendre à l'égard de ses arbres fruitiers toutes les mesures nécessaires pour empêcher qu'ils ne deviennent des foyers d'infection pour les autres jardins situés dans la même localité.

Néanmoins, aucune poursuite ne sera exercée pour avoir contrevenu aux dispositions du présent article sans qu'un avertissement ait été préalablement adressé au propriétaire intéressé, par le Ministère, avec indication des mesures que le cas comporte et fixation d'un délai raisonnable pour leur accomplissement.

ART. 12.

Au cas où l'apparition d'une maladie serait signalée dans un jardin situé dans une localité non encore reconnue infectée, le Ministre de l'Agriculture pourra faire notifier au propriétaire d'avoir à se conformer à toute mesure qui aurait pu être ordonnée à l'égard du dit jardin, si le district avait été déclaré infecté.

Il pourra en outre rendre obligatoire par arrêté la déclaration immédiate, par les propriétaires des jardins situés dans un rayon de 5 kilomètres du jardin infecté, de l'apparition de la même maladie dans leur jardin.

ART. 13.

Le Ministère de l'Agriculture se chargera de l'exécution de toute mesure exigeant l'emploi d'appareils spéciaux à l'égard de tout jardin soumis à cette mesure en vertu de la présente loi et dont le propriétaire fera par écrit une demande à cet effet.

Le propriétaire devra s'engager, par sa demande, à supporter tous les frais des opérations dont il s'agit et devra à cet effet verser les provisions fixées par le Ministère.

Lorsqu'il s'agira de mesures ordonnées par des arrêtés d'application générale, la demande devra, sous peine de déchéance, être faite avant la constatation de toute infraction ; lorsqu'il

d'une surveillance permanente du jardin de la part du Ministère.

Les frais de la surveillance des jardins ou de l'examen ou de la désinfection des arbres fruitiers ou d'autres objets en provenant, seront, en tout cas, supportés par les propriétaires des jardins.

ART. 8.

Le Ministre de l'Agriculture pourra, par arrêté, ordonner l'application, à tous les jardins d'un district infecté, des mesures préventives qui suivent, que les jardins soient ou non infectés :—

(*a*) L'espacement convenable des arbres ;

(*b*) L'émondage systématique des arbres de façon à permettre la libre circulation de l'air ;

(*c*) Le lavage périodique ou le badigeonnage des arbres avec des solutions appropriées ;

(*d*) Le sarclage ou le labourage du sol.

ART. 9.

Le Ministre pourra, par arrêté, ordonner l'application aux jardins infectés dans un district infecté de tout ou partie des mesures suivantes :—

(*a*) Toute mesure prévue à l'article précédent ;

(*b*) L'enlèvement, soit immédiat, soit à l'époque convenable de l'année, de toute partie d'un arbre fruitier qui porterait des indices d'infection ;

(*c*) Le traitement du sol avec des solutions ou substances chimiques appropriées ;

(*d*) Le déracinement d'arbustes infectés ;

(*e*) La fumigation d'arbres infectés ;

(*f*) Le brûlage des tailles, émondes et autres débris d'arbres fruitiers, que ces arbres soient ou non infectés.

Pourront en outre être autorisées, par arrêté du Ministre de l'Agriculture pris après approbation du Conseil des Ministres, les mesures suivantes applicables aux jardins spécifiés dans les ordres qui seront donnés à cet effet par les moudirs ou gouverneurs :—

(*a*) Le déracinement d'arbres fruitiers (autres que des arbustes) qui sont infectés d'une maladie non susceptible d'un traitement efficace ou qui, étant infectés d'une maladie de nature à exiger la fumigation, sont trop grands pour y être soumis ;

(*b*) Le brûlage des arbres ainsi déracinés ;

(*c*) L'interdiction, pendant une période déterminée, d'affecter le jardin à la culture de certains arbres fruitiers.

ART. 4.

Le Ministre de l'Agriculture pourra, par arrêté, interdire le transport, en dehors d'un district infecté, d'arbres fruitiers ou fruits provenant de ce district ainsi que celui des feuilles, tailles et autres parties de tels arbres fruitiers, de paniers, du matériel d'emballage et de tous autres objets susceptibles de communiquer l'infection.

Il pourra soumettre le transport, à travers un district infecté, des arbres fruitiers et autres objets susmentionnés venant du dehors, à toute prescription utile pour en empêcher l'infection ; il pourra même interdire ce transport d'une façon générale, ou l'emploi de certains moyens de transport seulement.

ART. 5.

Lorsqu'il s'agit de protéger toute une zone du pays jusqu'alors reconnue indemne, d'une maladie déterminée qui est répandue en d'autres parties du pays, le Ministre pourra, par arrêté, pris après approbation du Conseil des Ministres, interdire l'introduction dans la dite zone d'arbres fruitiers ou d'autres objets prévus à l'alinéa 1er de l'article précédent, quelle qu'en soit l'origine.

ART. 6.

Lorsqu'une partie d'un district infecté est en cours d'épuration, le Ministre de l'Agriculture pourra interdire l'introduction dans la dite partie du district, d'arbres fruitiers et d'autres objets prévus à l'alinéa 1er de l'article 4 provenant d'autres parties pu dit district infecté.

Il pourra également soumettre à toute prescription utile le transport d'arbres fruitiers ou autres objets susmentionnés d'un endroit à un autre dans les limites d'un district en cours d'épuration.

ART. 7.

Pourront être exceptés des dispositions de l'alinéa 1er de l'article 4, de l'article 5 et de l'alinéa 1er de l'article 6, les arbres fruitiers ou autres objets reconnus indemnes de l'infection par le Ministère de l'Agriculture ou désinfectés à la satisfaction du dit Ministère.

L'examen ou la désinfection devront avoir lieu avant que les arbres fruitiers ou autres objets sortent du jardin d'où ils proviennent. De plus, l'octroi des facilités ci-dessus prévues pourra être subordonné à l'acceptation par les propriétaires

MALADIES NUISIBLES AUX ARBRES FRUITIERS.

LOI N° 16 de 1916
sur les Maladies Nuisibles aux Arbres Fruitiers.

NOUS, SULTAN D'EGYPTE,

Vu les ravages causés aux arbres fruitiers par des maladies dues aux insectes ou aux champignons, et la nécessité d'y porter remède ;

Sur la proposition de Notre Ministre de l'Agriculture et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 19 juin 1916, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

DÉCRÉTONS :

ARTICLE PREMIER.

Aux fins de la présente loi :—

(*a*) L'expression " arbre fruitier " comprend, sauf indication contraire, les arbustes fruitiers ;

(*b*) L'état de " maladie " existe dès l'apparition, sur les arbres fruitiers, d'insectes ou de champignons nuisibles ;

(*c*) Le mot " jardin " s'entend de tout jardin, verger; pépinière ou autres endroits où se trouvent des arbres fruitiers groupés ou isolés.

ART. 2.

L'application de la présente loi est limitée aux maladies des arbres fruitiers qui auront été visées par un arrêté du Ministre de l'Agriculture, pris après approbation du Conseil des Ministres.

Cet arrêté devra énumérer les arbres fruitiers susceptibles d'être infectés ; il pourra s'étendre à d'autres arbres non-fruitiers susceptibles de propager l'infection.

ART. 3.

Le Ministre de l'Agriculture pourra, par arrêté, déclarer des districts infectés d'une maladie déterminée en précisant par l'arrêté les limites des dits districts.

Il pourra, par des arrêtés ultérieurs, changer les limites d'un district infecté ; il pourra également déclarer des parties d'un tel district ou même des jardins isolés indemnes de la maladie.

Il pourra enfin déclarer tout ou partie d'un district infecté, district en cours d'épuration.

TABLE DES MATIÈRES.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

LOI ET ARRÊTÉS

SUR LES

MALADIES NUISIBLES

AUX ARBRES FRUITIERS.

(Réimprimés sur la demande du Ministère de l'Agriculture.)

LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue, directement, ou par l'entremise de tout libraire,
au BUREAU DES PUBLICATIONS DU GOUVERNEMENT,
Ancien Palais Ismaïlia, Chareh Qasr el Aïni.

1920

PRIX: P.T. 2.

